الدراسات المالية والمصرفية

السنة العشرون المجلد العشرون العدد الثالث أيلول (سبتمبر) ٢٠١٢

مجلة دورية تصدر عن الأكاديمية العربية للعلوم المالية و المصرفية (مركز البحوث المالية والمصرفية)

- أثر الثورات وتصاعد الاحداث على التمويل الاصغر في العالم العربي
- المزايا الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات الصغيرة
- انجازات ومبادرات المؤسسات الداعمة للمشروعات الصغيرة: بيانات وحقائق
- إدارة مخاطر تمويل منشآت الاعمال الصغيرة

الرعاية الماسية

بنك فيصل الاسلامي السوداني
Faisal Islamic Bank (SUDAN)

NCB

بنك الدوحة
DOHA BANK

محتويات العدد

2 هيئة التحرير
3 مجلس الأمناء
4 كلمة الرئيس
5 افتتاحية العدد – المنشآت والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: الواقع والتحديات – د. عزت ضياء الدين

6 المشروعات الصغيرة والمتوسطة

6 تمويل المشروعات الصغيرة: مفاهيم أساسية/ د. حسين سمحان
11 تقرير ورشة عمل حول أثر الثورات وتصاعد الأحداث على التمويل الأصغر في العالم العربي/ أ. رانيا عبدالباقي
25 التمويل المصرفي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة: بين الفرص المتاحة والمخاطر المحتملة / د. جمال أبو عبيد
27 المنشآت الصغيرة والمتوسطة... فرصة للتشغيل المستدام: حالة الأردن/ د. ماهر المحروق
29 إدارة مخاطر تمويل منشآت الأعمال الصغيرة: نحو رؤية جديدة / أ.د. إبراهيم احمد أونور
32 المشروعات الصغيرة والمتوسطة... رهان الجزائر في التنمية / أ. حسان خبابة
39 دور التمويل الإسلامي في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة / أ. حسين عبد المطلب الاسرج
45 المزايا الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات الصغيرة / أ. بكر ريحان
49 دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية / د. سوسن عبد الحافظ حسن خطاب
51 أفكار للنهوض بالمشروعات الصغيرة / د.عبدالفتاح العبداللات
56 تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الأردن.. المعوقات والحلول / أ. محمد حبش

58 انجازات ومبادرات المؤسسات الداعمة للمشروعات الصغيرة: بيانات وحقائق

58 المشاريع الصغيرة والمتوسطة يجب أن تكون جزءا لا يتجزأ من إستراتيجية التنمية الوطنية القطرية – بنك الدوحة
59 تجربة بنك فيصل الإسلامي السوداني
60 دور البنك الإسلامي الأردني في دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة

61 توصيات المؤتمرات

61 توصيات مؤتمر «دعم وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة» / الشركة الرائدة للمشاريع (الكويت)
62 توصيات المؤتمر الدولي الخامس حول الصيرفة الإسلامية والتمويل الإسلامي/ البنك المركزي الأردني

63 المسؤولية الاجتماعية للمصارف والمؤسسات المالية

63 المسؤولية الاجتماعية للشركات/ د. بسام التلهوني

65 الرقابة على المصارف

65 الشفافية وإتاحة المعلومات... وسائل مثلى للمساءلة ومكافحة الفساد / د. رشاد عبده
69 مكافحة عمليات غسل الأموال في العراق والدول العربية (الجزء الأول) / أ. زهير علي اكبر

72 الاستثمار والأسواق المالية

72 جذب الاستثمار وبيئة الأعمال في الدول العربية / د. أكرم كرمول

76 المصارف الإسلامية

76 المصارف الإسلامية اليمنية... الواقع والمثال / د. محمد عبد الحميد فرحان
78 فترة السماح كعامل جذب للتمويل في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية العاملة في المملكة الأردنية الهاشمية/أ.د. فخري خليل أبو صفية؛ د. مهدي «محمد صديق» إبراهيم نواس

تطور أداء المصارف والمؤسسات المالية العربية

26 أرباح البنك الإسلامي الأردني بعد الضريبة في نهاية أيلول ٢٠١٢
38 مصرف قطر المركزي يملك احتياطيات تعادل ٧ أضعاف الحد الأدنى من الاحتياطيات المحددة بالقانون
54 البنك العربي الإفريقي الدولي... يعرض تجربته في فعاليات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاستدامة
82 البنك الأهلي الأردني يساهم في خلق قصص نجاح لطلبة المدارس من خلال «شركتنا»

الاشتراكات

- 100 دولار أمريكي في السنة (أربعة أعداد) للمصارف والمؤسسات
- 50 دولار أمريكي في السنة (أربعة أعداد) للأفراد
- يضاف رسوم الشحن

المراسلات

توجه إلى الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، مركز البحوث المالية والمصرفية، ص.ب (13190) عمان 11942 الأردن

الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية
هاتف مباشر: 5502900 (6-962+)
فرعي: 126، 190، 152
فاكس: 5237834 (6-962+)
Email: journal@aabfs.org
mhakim@aabfs.org
website: www.aabfs.org

الآراء الواردة بهذه المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها، ولا تعكس بالضرورة رأي هيئة التحرير أو الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية.

حقوق الطبع والنشر والتصميم محفوظة للأكاديمية العربية ولا يجوز إعادة النشر أو الاقتباس بدون إذن كتابي من هيئة التحرير.

رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية المملكة الأردنية الهاشمية
ISSN 1682 - 718X

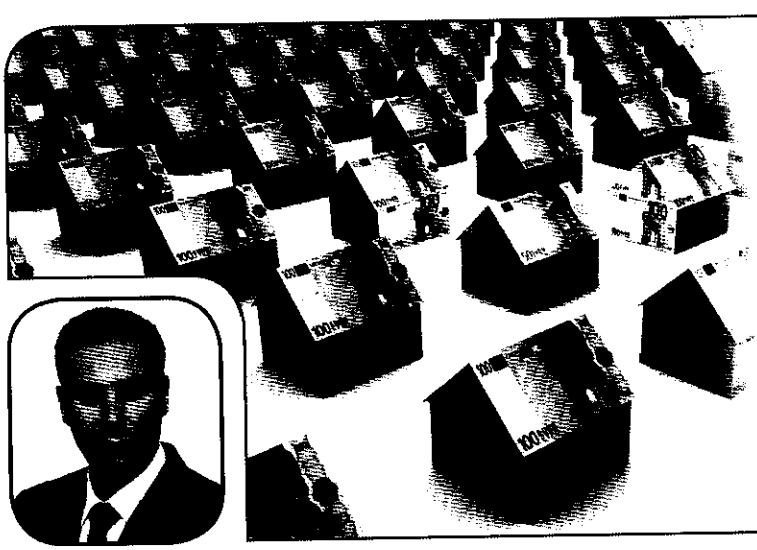

المشروعات الصغيرة والمتوسطة رهان الجزائر في التنمية

أ. حسان خبابة*

* أستاذ محاضر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف - الجزائر.

مقدمة:

ظهرت الملامح الأولى لتوجه الجزائر نحو تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة خلال عام 1994، باستحداث وزارة تعنى بشؤون القطاع، بموجب المرسومين التنفيذيين: 94-211 و94-212[1]، ليستكمل ذلك من خلال المرسوم التنفيذي رقم 190-2000[2]. غير أن المشرع لم يتطرق إلى تعريف تلك المشروعات، مع تسجيل بعض المبادرات الفردية كان من ضمنها قيام المؤسسة الوطنية للهندسة وتنمية الصناعات الخفيفة (EDIL)، بتعريفها من زاويتين كميتين: من حيث اليد العاملة التي تشغلها هذه المشروعات، ومن زاوية رقم الأعمال المتمخض عنها، وترى في هذا الصدد أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي تلك الوحدات التي تشغل أقل من 200 عامل وتحقق رقم أعمال يزيد على 10 مليون دينار.

في ذات السياق جاء القانون رقم 01-18 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المشروعات الصغيرة والمتوسطة الذي عرفها بأنها "مؤسسة إنتاج السلع و/ أو الخدمات، تشغل من واحد إلى 250 شخصا، لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري دينار، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة (500) مليون دينار، تستوفي معايير الاستقلالية "[3]. إلى جانب تعاريف أخرى صنف من خلالها المشرع الجزائري تلك الوحدات إلى مشروعات متوسطة وصغيرة وأخرى مصغرة مستندا في ذلك إلى ثلاثة معايير كمية: عدد العمال، رقم الأعمال السنوي، والحصيلة السنوية.

وفقا للتصنيف السابق يكون المشرع الجزائري قد أخذ بتعريف الاتحاد الأوروبي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة[4]، فقد حمل القانون رقم 01-18 لعام 2001 تصور الجزائر لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة حيث أدرك القائمون على الشؤون الاقتصادية للدولة أنه من الضروري مواكبة التوجه العالمي نحو توسيع إنشاء تلك المشروعات من أجل استحداث وظائف جديدة بما يحدث حركية اقتصادية لما شهده الميدان من تعثر في نمو القطاع نتيجة الصعوبات التي واجهته كنقص التمويل وبيروقراطية المحيط الإداري خاصة ما تعلق بالمنظومتين: الجمركية والضريبية واللتان شكلتا عقبة حقيقية أمام تطوره.

من هذا المنطلق تتناول الدراسة واقع قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من خلال التركيز أولا على تطور بنية القطاع منذ الاستقلال، لتسلط اهتمامها في مرحلة ثانية على خصوصية تلك المشروعات في الجزائر مما يفسح المجال أمام عرض مساهمتها في التنمية الاقتصادية في الجزائر كمرحلة أخيرة.

1- بنية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من حيث التعداد

بهدف إعطاء صورة واضحة عن التطورات التي شهدها قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة من حيث تعدادها فمن الضروري التطرق للظاهرة من زاوية زمنية.

1) المرحلة (1962-1980)

ورثت الجزائر غداة الاستقلال عدد من المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي كانت في الأصل مملوكة للمستوطنين الفرنسيين تنشط في قطاعات مرتبطة بعملية التصدير، حيث تشير الإحصاءات إلى "وجود نحو 1120 مشروعاً تشغل ما يناهز 57480 عاملاً "[5]، لتشهد المرحلة في عشريتها الثانية (1970-1980) تطورًا ملحوظا في عدد تلك المشروعات حيث تشير الإحصاءات إلى "وجود 4834 مشروعاً متوسطاً وصغيراً نهاية عام 1980 "[6].

2) المرحلة (1981-1990)

دخل الاقتصاد الجزائري مرحلة حاسمة ما بعد 1980 بتطبيق سياسة إعادة الهيكلة العضوية والمالية التي أولت اهتماما لإيجاد حل جذري لتضخم مشروعات القطاع العام، وإجراء مقارنة واقعية بين حجمها الحقيقي والقرارات الإدارية التي تتوفر عليها للوقوف على مدى قدرتها على التحكم في أوضاعها بما يحقق أهدافها، فقد أملى الوضع تدريجيا الابتعاد عن إنشاء المشروعات الكبيرة والتوسع أكثر فأكثر في إنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فقد أشارت بعض الإحصاءات إلى "وجود نحو 19843 مشروعاً مع نهاية عام1989"[7]، وبزيادة فاقت 400٪ مقارنة مع نهاية 1980 مما يعكس الميل التدريجي إلى إنشاء هذا النوع من المشروعات لما تتمتع به من مزايا اقتصادية واجتماعية إيجابية مقارنة بالمشروعات الكبيرة.

3) المرحلة (1991-2000)

تميزت هذه الفترة بتطبيق سياسة الاستقلالية بعد فشل سياسة إعادة الهيكلة العضوية والمالية ويرجع البعض ذلك إلى سببين رئيسيين: "يتعلق الأول بالمحيط الذي ظل على حاله دون تغيير، ويتعلق السبب الثاني ببقاء الدولة مالكة ومنظمة ومسيرة للعملية الاقتصادية"[8]. منح التشريع في ظل هذه المرحلة للمشروعات الاقتصادية صفة الاستقلالية المالية من خلال رأسمالها الإجتماعي وحرية التصرف في ممتلكاتها بما يحقق لها مرد وديتها في ظل احترام القوانين لا سيما القانون التجاري.

إتسمت هذه الفترة بصدور المرسوم التشريعي رقم 12-93 المتضمن قانون ترقية الاستثمار الذي نص صراحة على رفع القيود عن مبادرات الاستثمار الخاص مما فتح المجال واسعا أمام استثمارات القطاع الخاص في ظل التسهيلات والإعفاءات التي منحتها الدولة للمستثمرين الوطنيين والأجانب بالشكل الذي ساهم في تدعيم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة فقد سجل هذا القطاع في منتصف هذه الفترة نحو 103925 مشروعاً، ليرتفع العدد مع نهاية 1997 إلى ما يناهز 127232 مشروعاً، ليبلغ عددها عند نهاية عام 1999 نحو 156507، أي بزيادة فاقت 700٪ مقارنة بالعدد المسجل في نهاية 1989، وهو التطور الذي فاق التوقعات.

4) المرحلة (2001-2011)

مرحلة حاسمة في مجال تطور تعداد المشروعات الصغيرة والمتوسطة نتيجة إدراك الجهات المعنية حتمية المضي قدما في توسيع إنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة لما حققته من مزايا إيجابية للاقتصاد الوطني عكس ما تحمله هذا الأخير من أعباء مالية بفعل تراكم مشاكل مشروعات القطاع العام. في هذا الإطار يمكن عرض تطور تعداد المشروعات الصغيرة والمتوسطة خلال هذه الفترة من خلال الجدول التالي:

في مقارنة بسيطة بين بداية الفترة ونهايتها نجد أن عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة في 2010/12/31 قد بلغ 619072 مشروعاً بين خاص وعمومي بعدما سجل في نهاية عام 2001 179893 أي بزيادة فاقت نسبتها 300٪، ليقفز تعدادها في نهاية النصف الأول من عام 2011 إلى 642913 أي بنسبة زيادة قدرها 3.85٪ مقارنة بالعدد المسجل في 2010/12/31 فالتطور المضطرد في قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة يعكس استحواذ القطاع الخاص على مبادرات الاستثمار واستعادته لدوره الريادي على صعيد الاقتصاد الجزائري بعد سيطرة مشروعات القطاع العام لفترة طال أمدها. في هذا السياق تشير بيانات الجدول السابق بوضوح إلى التراجع المستمر لتعداد مشروعات القطاع العام، حيث سجلت انخفاضا في عددها خلال عام 2010 بنسبة تقارب 30٪ مقارنة بعام 2002، كما أن عددها في عام 2010 لا يمثل سوى 0.09٪ من التعداد الإجمالي للمشروعات المحصية في حين يسجل القطاع الخاص حضورا قويا وبنسبة 99.91٪.

2) خصوصية المشروعات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

1) قلة المبادرات الإبداعية والابتكارية

اكتسب البحث والتطوير أهمية خاصة على صعيد المشروعات الاقتصادية - كبيرة كانت أم صغيرة ومتوسطة - ولعل الأخيرة أصبحت تشكل النواة الأولى لاقتصادات العالم، وهي بذلك مدعوة للاهتمام بهذا الجانب ومحاولة تطويره لمواكبة مستجدات محيطها بما يضمن لها على الأقل البقاء والاستمرار في المدى القصير لتحصل هدف النمو والتطور في المديين: المتوسط والطويل. في هذا السياق إرتبط مصطلح الإبداع بالعديد من المفاهيم فهناك من يصفه بأنه "جميع ما يرتبط بالتغيير. تغيير جميع ما ينجز والطريقة التي ينجز بها"[9]، كما يرى بشأنه (Tushman and Nadler Rogers) "أنه يرتبط بأفكار جديدة، منتجات، طرق، أو خدمات تتبناها المنظمات"[10].

رغم الأهمية التي يكتسبها الإبداع لا يزال قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بعيدا عما يتحقق على صعيد اقتصادات أخرى سواء تعلق الأمر بالإبداع في المنتج أو في طريقة الإنتاج، أو التجاري أو ذلك التنظيمي، ولعل واقع المنتج الجزائري في أسواق التصدير الدولية لخير الشواهد على ذلك التأخر، وقد ساهمت في هذا الوضع جملة من الأسباب نوجزها فيما يلي:

- تأخر اهتمام الدولة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة عموما وتأخر الاهتمام بجانب الإبداع على وجه الخصوص.
- خضوع المشروعات الصغيرة والمتوسطة لنمط من الإدارة لا يعترف بالابتكار ولا يشجعه في ظل توفر إمكانية استغلال كل ما هو متاح على الصعيد الخارجي لتحصيل أرباح سريعة، فقد ذكرت إحدى الدراسات "إن غالبية الأعمال التي

الجدول (1): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2001-2011)

طبيعة المؤسسة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	السداسي الأول 2011

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار

تدار من قبل العائلات تحقق عائداً على رأس المال المستثمر أعلى مما تحققه تلك التي تدار وفق الأنماط الإدارية المتعارف عليها"[11]، كون "تكاليف اليد العاملة بالنسبة للمشروعات غير العائلية أعلى بكثير مقارنة بالمشروعات العائلية، غير أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة غير العائلية أكثر تخصصا في تطبيق ممارسات إدارة الموارد البشرية[12].

- اعتماد المشروعات الصغيرة والمتوسطة على تركيبة من الموارد البشرية لا تمت بصلة لتنمية وتطوير الإبداع، أفرزها غياب الممارسات ذات الصلة بإدارة الأفراد.
- ضعف الموارد المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وعزوف الجهات الممولة عن تمويل مثل هذا النوع من الأنشطة مما حال دون التفكير في المسألة على الإطلاق.

لعل التأخر المسجل في هذا الإطار جعل من الوزارة الوصية على قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تدرك أهمية الإبداع مما دفع بها إلى التفكير في رسم خطة عمل للنهوض بهذا الجانب من خلال مجموعة محاور كبرى تمثل في واقع الأمر أهدافاً تسعى إلى تحقيقها، وأهم ما جاء فيها رسم معالم سياسة للابتكار من خلال دمج البحث العلمي مع قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة[13].

2) غياب مساعي الحصول على الإشهار

تعاني المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من تأخر واضح في مسألة الإشهار نتيجة الثغرات التي تميز تنظيمها العام والتأخر المسجل على المستوى الإداري فيها، حيث يسجل واقع تلك المشروعات وجود هوة بين وظائف الإدارة ووظائف المشروع بما ساهم إلى حد بعيد في عدم استجابة تلك المشروعات لمتطلبات الإشهاد، ولعل المعاين للأمر يلمس غيابا شبه كلي للعملية التي ترتبط بشواهد أو إشارات سواء من خلال الوثائق أو من خلال المنتجات، في الوقت الذي أصبح فيه الإشهار دعامة للمشروعات الاقتصادية كونه يصل بها إلى مستوى مقبول من متطلبات إدارة الجودة مع السعي للمحافظة عليه وتحسينه في ظل المرافقة الدائمة، فتطبيق ذلك "يعطي ضماناً وإثباتاً بأن للمشروع نظام إداري متين، يتطابق مع فلسفة ومبادئ الإدارة بالجودة الشاملة، فيتم تطويره بشكل مستمر لمواجهة التطورات المتسارعة في أذواق المستهلكين، ولمواكبة التطورات التقنية الحديثة "[14].

3) محدودية القدرات التصديرية

رغم اتساع نطاق المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تظل قدرتها على التصدير محدودة للغاية، في هذا الصدد يمكن الاعتماد على المتاح من بيانات وزارة القطاع فيما يتعلق بالفترة (2009-2010)، والملفت للانتباه أن صادرات الجزائر باستثناء المحروقات لا تمثل سوى 0.02٪ من إجمالي الصادرات الوطنية في الفترة (2009-2010)، حيث بلغت حصيلة صادرات الجزائر باستثناء المحروقات 1066 و1619 مليون دولار أمريكي على التوالي في حين سجلت إجمالي صادرات الجزائر 45194 مليون دولار أمريكي في 2009 و56665 مليون دولار أمريكي في 2010، وهو ما يعكس الغياب الكلي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة عن أسواق التصدير نتيجة عدم توافرها على الميزة التنافسية التي تؤهلها لتحقيق حصة من أسواق التصدير الدولية، في الوقت الذي ساهمت فيه على سبيل المثال تلك المشروعات في صادرات الصين بنسبة فاقت 67٪ سنة 1999[15].

4) ضعف التأطير الإداري

يتطلب هذا الجانب تشخيصا ميدانيا للوضع السائد لتحديد مكامن النقص فيه والوقوف على الأسباب التي ولدته، للخروج بحلول جذرية لما هو سائد. لذا يمكن القول أن قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة يعاني في الواقع من ضعف محسوس في التأطير الإداري أوجدته مجموعة عوامل نذكر من بينها:

- من بين "أهم خصائص المشروعات الصغيرة والمتوسطة سيادة نمط الإدارة الفردية أو العائلية الذي يقوم على مزيج من التقاليد والاجتهادات الشخصية"[16]، حيث يغلب عليها في الجزائر الطابع الفردي إذ تمتزج الملكية مع الإدارة، فيظل اتخاذ القرار رهين أشخاص بعيدين عن الميدان أو فاقدين للآليات والأدوات التي تمكنهم من إدارة مثل تلك المشروعات وفق منظور إدارة الأعمال، فمعظم ملاك المشروعات الصغيرة والمتوسطة ليسوا في الواقع مدراء بقدر ماهم مشغلين لتلك المشروعات.
- غياب عامل الخبرة والكفاءة المطلوبين في المجال الإداري جعل من تلك المشروعات في الجزائر تدار بطريقة تكاد تكون عشوائية نتيجة غياب وظائف الإدارة من تخطيط، تنظيم، توجيه، ورقابة.
- ساهم غياب الوظائف الإدارية السابقة في تعثر مختلف وظائف المشروعات الصغيرة والمتوسطة، من وظيفة مالية، أفراد، إنتاج، ووظيفة التسويق وهو ما انعكس بالسلب على أدائها.
- سيادة الوضع السابق دفع بالكفاءات الوطنية إلى تفضيل الانتساب للمشروعات الاقتصادية الكبيرة خاصة العمومية منها بحثًا عن مزايا أفضل وفرص أكبر للتقدم في الوظائف.
- تولد لدى معظم الكفاءات الانطباع بأن تواجد المشروعات الصغيرة والمتوسطة قد يكون ظرفي فقط، وأن مصيرها مبهم في تقديرهم مما يدفع بهم إلى تفضيل عروض المشروعات الاقتصادية الكبيرة في ظل البحث عن إشباع دافع تحقيق الاستقرار في الوظيفة.
- افتقار معظم المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى نظم إدارة الموارد البشرية سواء تعلق الأمر بتخطيط الموارد البشرية أو التحفيز إلى جانب "عدم ملاءمة نظم التعليم والتدريب لمتطلبات التنمية في هذا القطاع "[17] لما تحدثه هذه الجوانب من أثر إيجابي على مستوى الأداء، في هذا السياق تشير دراسة حديثة (Collins & Allen) إلى أن "تطبيق مختلف ممارسات إدارة الموارد البشرية بما فيها: الاختيار والتعيين، التدريب، والحوافز في المشروعات الصغيرة قد ساهم في نمو الدخل بنسبة 22.1٪، ونمو في الأرباح بنسبة 23.3٪، وتراجع في معدل دوران العمل بنسبة 66.8٪" [18].
- تعاني المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من وجود تركيبة موارد بشرية تتسم بعدم التأهيل لممارسة كثير من الأنشطة أو تمتلك معارف ذات الصلة بالعمل لكنها تفتقر للمهارة المطلوبة لممارسة ذلك، وهو ما يؤثر على نتائج تلك المشروعات وقد نتج هذا الوضع عن الغياب الكلي لمتطلبات الوظائف (وصف وتوصيف الوظائف) بالشكل الذي يسمح باستقطاب الكفاءات والمهارات المطلوبة بما يتناسب مع الوظائف الشاغرة لضمان وجود الفرد المناسب في الوظيفة المناسبة.

5) دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في التنمية الاقتصادية

تضطلع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بدور مهم وفعال في إحداث تنمية اقتصادية لما لها من خصائص ومواصفات جعلتها تتفوق على مشروعات القطاع العام، في هذا الشأن يرى (Holcombe, Khandker, Otero, Rhyne) أن"المشروعات الصغيرة والمتوسطة تلعب دوراً فريداً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول المتقدمة والنامية، وتعد الآلية التي تقود التنمية

الاقتصادية بالنظر إلى دورها في مواجهة الفقر والبطالة"[19]، كما تذكر إحدى الدراسات أن "المشروعات الصغيرة والمتوسطة تساهم بنسبة 50٪ من الناتج الداخلي الخام الأمريكي المرتبط بالقطاع الخاص، وتوظف نصف عمالة القطاع الخاص وتعد مصدر معظم الوظائف المستحدثة في الولايات المتحدة الأمريكية "[20]. في هذا الصدد يمكن التطرق لمدى مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في تنمية الاقتصاد الوطني من خلال المتاح من البيانات ذات الصلة بالموضوع عبر عدة مداخل: منها التشغيل، خلق القيمة، تنمية الصادرات، تعزيز الناتج الداخلي الخام نستعرضها فيما يلي:

1) دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في التشغيل

يساهم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص عمل، مما ساهم حقيقة في التخفيف من حدة البطالة، ففيما يتعلق بالدول المرتبطة بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) تشير الإحصاءات إلى أن "ما بين 60 إلى 70٪ من العمال يشتغلون بقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تشكل 95٪ من إجمالي المشروعات ويناهز عددها 23 مليون مشروع، توفر نحو 100 مليون منصب عمل"[21]، "كما وفرت الصين 101 مليون منصب عمل في الفترة ما بين 1985 و1991"[22]. في هذا الصدد تشير الإحصاءات إلى أن عدد مناصب الشغل في المشروعات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية وصل إلى أكثر من مليون ونصف المليون منصب عمل (686 625 1) بتاريخ 2010/12/31، ويضم العدد فئتي: الأجراء وأرباب تلك المشروعات، ليبلغ ذلك العدد 196 676 1 فرصة عمل عند نهاية السداسي الأول من عام 2011[23].

2) دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في خلق القيمة

إذا نظرنا إلى الأمر من زاوية قطاعية تشير الإحصاءات إلى تراجع مساهمة مشروعات القطاع العام في خلق القيمة على مستوى الاقتصاد الجزائري، حيث نقف عند ما يمكن تسميته باللامساهمة القطاع العام الزراعي في خلق القيمة المضافة، حيث سجل خلال عام 2009 مساهمة بنسبة 0.15٪، في حين سجلت مشروعات القطاع الخاص مساهمة بمعدل 99.85٪.

أما لو نظرنا إلى الأمر من حيث قيمة مساهمة كل قطاع من القطاعات الاقتصادية وبغض النظر عن كونه عام أو خاص لوجدنا أن قطاع الصناعة الغذائية يحتل مرتبة شبه متأخرة من حيث مساهمته في خلق القيمة، حيث لم تتجاوز مساهمته في ذلك 187.55 مليار دينار جزائري في الوقت الذي يحقق فيه قطاع التجارة والتوزيع مساهمة قيمتها 1151.62 مليار دينار ويليه في ذلك قطاع البناء والأشغال العمومية بمبلغ 1000.05 مليار دينار، وقطاع الزراعة بمبلغ 926.37 مليار دينار، فقطاع النقل والمواصلات بقيمة 914.36 مليار دينار، أما باقي القطاعات فتسجل قيما متدنية حيث بلغت 105.45 مليار دينار في قطاع الفندقة والإطعام، و98.58 مليار دينار بالنسبة لقطاع خدمات المشروعات.

يلاحظ على العموم تدني مساهمة مشروعات القطاع العام في خلق القيمة على مستوى كافة القطاعات الاقتصادية وبدون استثناء وهو ما يعكس حقيقةً سيطرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة الخاصة على مختلف القطاعات.

3) دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في تطور الناتج الداخلي الخام

أشارت بعض الدراسات إلى أن قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة يساهم في تنمية الناتج الداخلي الخام في كل من: أسبانيا، اليابان والولايات المتحدة الأمريكية بنسب كانت على التوالي 64.3٪، 57٪، 50٪[24]. ولعل الاقتصاد الجزائري ليس بمعزل عن ذلك حيث نجد أن مساهمة القطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام سجلت ارتفاعا في سنة 2009 مقارنة بسنة 2005 بنسبة 76٪ وبمبلغ 4162 مليار دينار جزائري في 2009 مقابل 2364 مليار دينار جزائري في 2005، في حين سجلت مشروعات القطاع العام تطورا إيجابيا خلال سنة 2009 مقارنة بسنة 2005 لم تتجاوز نسبته 25٪ وبمبلغ 816 مليار دينار جزائري في 2009 مقابل 651 مليار دينار جزائري في 2005[25].

4) دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في التعاون مع المؤسسات الكبيرة

بهدف تحقيق التكامل بين المشروعات الاقتصادية الكبيرة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جاء الفصل الثالث من القانون رقم 1-18 سالف الذكر وفي مادته العشرين ليؤكد على ضرورة ترقية هذه العملية من خلال ما يسمى بالمناولة.

في هذا السياق تذكر بعض الدراسات إلى أن واقع الاقتصاد الوطني يشير إلى "عدم اعتماد المشروعات الكبرى على المؤسسات المصغرة كمكملة لأنشطتها"[26]، في الوقت الذي "سجلت بعض الدول الأوروبية في عام 2006 حصيلة فوترة في إطار عملية المناولة بين المشروعات الاقتصادية الكبيرة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة بمبلغ تعدى 395 مليار يورو تم تحقيقه من قبل عدد مشروعات بلغ 343 269 "، وقد ساهم الأمر في استحداث فرص عمل ضمن هذه الأنشطة ناهزت الأربعة ملايين وظيفة، مما ساهم بفعالية في خلق ديناميكية اقتصادية.

خاتمة:

يهدف التوجه نحو إنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى البحث عن أفضل السبل لتحقيق أفضل مستوى أداء على صعيد المشروعات الاقتصادية، كونها المسألة التي تقوم عليها عمليات التنمية والتطوير الاقتصادي والاجتماعي التي تنشدها كافة المجتمعات، فمن الملاحظ أن الصيغة المطروحة تميل إلى فكرة الانتقال من الملكية العامة إلى الملكية الخاصة، أي التحول إلى القطاع الخاص، الذي أصبح في وقتنا الحاضر ظاهرة شائعة، حيث اتجهت دول العالم باختلاف توجهاتها نحو إعادة رسم دور الدولة في النشاط الاقتصادي، والانتقال إلى زيادة الاستفادة من مهارات القطاع الخاص وقدراته في التنمية الاقتصادية، أو بمعنى آخر إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وتقليص دور الدولة فيه، وهو التوجه الذي سارت على نهجه كثير من البلدان في السنوات الأخيرة بما فيها الجزائر رغبة منها في تصحيح مسار القطاع العام، بهدف تجاوز السلبيات التي حققها على مستوى الإنتاج والإنتاجية ومعدلات العائد، ومستويات النمو.

من المهم الإشارة إلا أن فكرة إنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة لا سيما التابعة منها إلى القطاع الخاص لا تعني في الواقع إلغاء إمكانية قيام القطاع العام بتقديم خدمات معينة، فوجوده ضروري وحتمي إلى جانب القطاع الخاص، ودور كل منهما مكمل للآخر في سبيل التعجيل بالتنمية الاقتصادية، فقد اتفقت التوجهات والرؤى في معظم الدول على أن هذا التحول أصبح ضرورة تمليها الظروف الاقتصادية، وأن نجاح ذلك التحول هو بمقدار ما ينجر عنه من رفع كفاءة وفعالية المشروعات.

إن التوجه نحو إنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لم يكن صدفة، وإنما لقناعة لدى متخذي القرار ترى في توسيع إنشاء تلك المشروعات فرصة حقيقية أمام الاقتصاد الجزائري لتحقيق جزء مما تحقق على مستوى اقتصادات أخرى سبقت إلى هذا التوجه مبكرا، غير أن واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يتطلب من القائمين عليها بذل جهود لإصلاح الخلل الظاهر بغية إعطاء القطاع فرصة أكبر ليلعب دوره كاملاً في إحداث تنمية اقتصادية شاملة.

المراجع:

1 - 2 - 3 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 47، 1994، ص 14، 42، 2000، ص 06، 77، 2001، ص 05.

4- حسين رحيم، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، تشخيص ومقترحات، الدورة الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم اقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 25-28 ماي 2003، ص 388.

5- عبد القادر نويوات، عبد الوهاب جباري، دور ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الوطني، ورقة عمل مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين الرهانات والفعالية، المركز الجامعي بسعيدة، الجزائر، 14-15 ديسمبر 2004، ص 06.

6- عثمان لخلف، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها، حالة الجزائر، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، لم تنشر، جامعة الجزائر، 2003-2004، ص 187.

7- عبد القادر نويوات، عبد الوهاب جباري، المصدر السابق، ص 08.

8- Salah Mouhoub, L'Algérie a L'épreuve des Réformes Economiques, OPU, 1998, p 86.

9- Stephen Akinade Adegbite, Innovations in the Indigenous Textile Weaving Firms in Southwestern Nigeria, International Journal of Business and Management Vol. 6, No. 12; December 2011, P 243.

10-Islam Mohamed Salim, Organizational Learning, Innovation and Performance: A Study of Malaysian Small and Medium Sized Enterprises, International Journal of Business and Management Vol. 6, No. 12; December 2011,p 120.

11- Michel Soto Chalhoub, Culture, Management Practices, and the Entrepreneurial Performance of Small and Medium Enterprises: Applications and Empirical Study in the Middle East, Journal of Small Business and Entrepreneurship, Regina: 2011,Vol 24, P 67.

12-Dawn S Carlson, Nancy Upton, Samuel Seaman, The Impact of Human Resource Practices and Compensation Design on Performance: An Analysis of Family-Owned SMEs, Journal of Small Business Management, Oct 2006,Vol 44, P 531.

13- مشروع ترقية الابتكار، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار.

14- راشي طارق، الاستخدام الكامل للمواصفات العالمية (الإيزو) في المؤسسة الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، لم تنشر، 2011-2010، ص 133.

15- SME exports in 2009, Ministry of commerce of China republic, SME Briefing, Vol 91, Published by SME division of national development and reform commission.

16- سعد عبد الرسول محمد، الصناعات الصغيرة كمدخل لتنمية المجتمع المحلي، المكتب العلمي للنشر والتوزيع، الإسكندرية، ص 104.

17- Angelo Michelson, PME grandes entreprises et rôle des acteurs publics dans la région de Turin, les dynamiques de PME approche internationale, presses Universitaires de France, P 186.

18- Michael B Hargis, Don B Bradley, STRATEGIC HUMAN RESOURCE MANAGEMENT IN SMALL AND GROWING FIRMS: ALIGNING VALUABLE RESOURCES, Academy of Strategic Management Journal, 2011, Vol 10, P 110.

19-Ihab Khaled Magableh, Determinants and Impact of Training: The Case of SMEs in Jordan, International Journal of Economics and Finance Vol. 3, No. 5; October 2011, P10 4.

20-MICHAEL J. CHOW and WILLIAM C. DUNKELBERG, The Small Business Sector in Recent Recoveries, Business Economics, Vol 46, No 4, National Association for Business Economics, p 214.

21-Zijad Dzafic, Sejfudin Zahirovic, Jasmina Okicic, Amra Kozaricm, Internal and External Obstacles to the Development of SMEs in Bosnia and Herzegovina, Croatian Economic Survey, Zagreb, Apr 2011, Vol 13, P 143.

22- Sharon V Thach, Esteban M Lafuente Gonzalez, Chunxing Fan, Ana Rueda Garcia, SME's and the Problems of Development: An Innovative Costa Rican Approach, Journal of Marketing Development and Competitiveness, West Palm Beach, Mar 2011, Vol 5,P 60.

23- نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، السداسي الأول 2001، الجزائر، 2012.

24- نادية قويقح، مستقبل المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في ظل الشراكة الأورومتوسطية، ورقة عمل مقدمة ضمن الندوة العلمية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، جامعة سطيف، 8-9 ماي 2004، ص 01.

25- نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، الجزائر 2010، ص 35.

26- عبد المليك مزهودة، التسيير الاستراتيجي وتنمية المؤسسات المتوسطة والمصغرة، ورقة عمل مقدمة ضمن الدورة الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 25-28 ماي 2003، ص 888.

27- www.midest.com